

## نتائج عامة:

لقد ظهرت جمعيات الأحياء منذ بداية التسعينيات وتكاثرت بشكل كبير سنة 1994، وكان السبب الرئيسي في ذلك هو الحث من جانب الإدارات المحلية على إنشاء هذه الجمعيات، فلم تكن هذه الأخيرة ناشئة عن حركة مدنية قادمة من أسفل، ولكنها أشبه بالحركات المدنية الموجهة من أعلى.

وتملك جمعيات الأحياء إمكانيات وطاقات كامنة جد هامة تمكنها من المساهمة الجادة في تنمية المجتمع المحلي من خلال مختلف عمليات التوعية، والتعبئة، والضبط، والمساهمة في صنع القرار، وغيرها من الوظائف والأدوار. ومع أن هذه الجمعيات قد تمكنت من حل بعض المشاكل والحاجات التي كان من الصعب حلها بالجهود الفردية للدولة إلا أن استغلال طاقات الجمعية وقدراتها يبقى جد محدود، وذلك نظرا لتبعية مساعدات السلطات المحلية المادية والمالية، وعدم اعتمادها على القاعدة الشعبية؛ فهي تعمل بوجود المساعدات التي تقدمها البلدية أو مختلف السلطات المحلية، وتتوقف بتوقفها، وحتى على مستوى الأنشطة المناسباتية فهي قليلة وغير مستمرة، ولا ترسخ لتقاليد العمل الجمعي.

ومن الجدير بالاهتمام هو نقص الإعلام بين السكان بوجود مثل هذه الجمعيات في أحيائهم، وبما تقوم به من نشاطات، حيث أن 64% من السكان المبحوثين لم يكونوا على علم بوجود هذه الجمعية في أحيائهم، على الرغم من أنها موجودة منذ سنوات، وقد أثر ذلك سلبا على مستويات المشاركة التي كانت متوسطة في بعض الأنماط كالمشاركة بالرأي، بالشكوى، وبالجهد...، وضعيفة في بعض الأنماط كالمشاركة بالانخراط، والمال، والانتخاب...، ولم يكن ذلك عزوفا من السكان عن المشاركة، فقد أبدوا استعدادهم للمساهمة في تنمية الحي بمختلف الإمكانيات المتاحة وخاصة بالجهد والرأي، حيث أن الإقبال على المشاركة بالمال كان ضعيفا نسبيا.

وتعود هذه الوضعية التي تعيشها الجمعيات إلى جملة من المعوقات التي تحول دون أداء الدور التنموي الفعال المنوط بها، ومن أهم العراقيل التي أبرزتها الدراسة الميدانية:

- غياب الدافع للإنجاز لدى الجمعيات بسبب طبيعة النشأة الفوقية للجمعية.
- عدم تعاون السلطات المحلية مع هذه الجمعيات، وعدم أخذها بعين الاعتبار كشريك في العملية التنموية.
- نقص تعاون السكان مع الجمعية، وغياب ثقافة المشاركة.
- نقص الإعلام لدى السكان حول وجود ونشاط الجمعية بسبب نوعية ومحدودية أساليب الجمعية في الإعلام والاتصال.
- تدني مستوى تمثيل الجمعية للسكان، بسبب غياب عامل الديمقراطية في التنظيم، واعتبارها ملكية خاصة لبعض الأشخاص، مما غيب لدى السكان الشعور بالانتماء إلى جمعية حيهم والولاء لها.
- نقص التأطير والوعي القانوني الجمعي لدى الأعضاء القياديين للجمعية وخاصة رؤساء الجمعيات.

## اقتراحات وتوصيات:

من خلال النتائج التي تم التوصل إليها، ومحاولة لتحقيق أحد أهم أهداف الدراسة، وهو معرفة العراقيل الحقيقية التي تحد من نشاط الجمعية وفعاليتها قصد تذليلها مستقبلاً، والسعي نحو تحقيق أداء أفضل للحركة الجمعوية في إطار جهود التنمية فإنه يمكن تقديم بعض التوصيات والاقتراحات رجاء العمل بها:

### -اقتراحات موجهة للجمعيات:

-تدعيم آليات الاتصال والإعلام، واستغلال مختلف الإمكانيات والوسائل المتاحة في هذا المجال: الصحافة، الإذاعة المحلية، ملصقات، مناشير... الخ.  
-تنويع النشاطات واستمراريتها، وعدم الاكتفاء بالنشاطات الظرفية والمناسباتية، لإرساء تقاليد في الممارسة الجمعوية، وتدعيم ثقافة المشاركة لدى المواطنين.

- تفعيل البناء الديمقراطي في الممارسة الجمعوية، وعدم التمرکز حول شخص واحد أو بعض الأشخاص، وذلك لخلق إطار للتنافس البناء وحافز للعمل الجاد داخل الجمعية، وكذلك لتكريس الشعور بالانتماء إلى الجمعية والولاء لها لدى السكان.

-الاعتماد على خطط أو برامج عمل والابتعاد عن الأعمال الظرفية الارتجالية.

-دعم أساليب الجمعية في مجالات: التوعية، التعبئة، الضغط، المراقبة والضبط....

-استغلال مختلف المصادر المتاحة لتمويل الجمعية، وفك الارتباط المادي بالدولة.

-تكثيف التنسيق بين الجمعيات، وتشكيل اتحادات وتنسيقيات تعمل على توحيد الجهود ودعم التعاون والتكامل فيما بينها.

### -اقتراحات موجهة للسلطات:

-إعداد تـربصات ودورات تكوينية لأعضاء الجمعيات، خاصة القياديين منهم.  
-وضع إطار للتنسيق والتشاور والتعاون الجاد -وليس الشكلي- بين الجمعيات والسلطات المحلية، وإبعاد الخلفيات السياسية والإيديولوجية كمعيار انتقائي للتنسيق.

-تشجيع وتدعيم الجمعيات التي تثبت جدارتها على أرض الواقع ووضع مقاييس موضوعية لتقديم هذا الدعم.

-العمل على متابعة أعمال الجمعيات، دون التدخل في شؤونها الداخلية، وتصفية الساحة من الجمعيات الوهمية المتطفلة.

### -اقتراحات موجهة للباحثين:

-عقد ملتقيات وتظاهرات بخصوص أوضاع المجتمع وكيفية المساهمة في حلها.

-القيام بدراسات وبحوث ميدانية حول واقع الحركة الجمعوية، نقائصها وعيوبها، معوقاتنا، آفاقها المستقبلية، وأساليب تفعيل دور الجمعيات في التغيير الاجتماعي.

-تأسيس مخابر ومراكز بحث تهتم بالجمعيات والمجتمع المدني.

## خاتمة:

إن الدور التنموي للمجتمع المدني هو من الأهمية بمكان على المستوى الفكري والتطبيقي، لذا فإنه إلى جانب ضرورة تفعيل هذا الدور ميدانياً، ودعم المشاركة الشعبية من خلال مختلف المؤسسات المدنية في الفعل الاجتماعي التنموي، ترسيخاً للمبادئ السامية للمجتمع المدني وحقوق الإنسان والديمقراطية...، والتي تجد جذوراً عميقة في الثقافة العربية الإسلامية؛ إلى جانب ذلك فإنه ينبغي لفت الانتباه إلى نقص التراث النظري والكتابات العربية حول هذا الموضوع، ودراسة واقعه في المجتمعات العربية عموماً والجزائر خصوصاً، ولذلك فإن هذه الدراسة -التي تمثل خطوة في هذا المجال - لا تدعي الجزم بصدق نتائجها، أو بإمكانية تعميمها على مجتمعات أخرى، وإنما هي محاولة لتسليط الضوء على الواقع والبحث عن الحقيقة، مما يفسح المجال لدراسات أخرى تدعم هذا الصرح وتحقق التراكم العلمي حول هذا الموضوع، سواء بمحاولة التحقق من صدق النتائج المتوصل إليها، أو بمقارنتها مع مجتمعات أو نماذج أو مراحل زمنية مغايرة، فالمجال إذن مفتوح لتناول هذا الموضوع من زوايا مختلفة، ومن الضروري الاهتمام بإثراء التراث العلمي بالدراسات الميدانية وحتى النظرية المتعلقة بالمجتمعات العربية عموماً والمجتمع الجزائري خصوصاً، والتي يشح حولها الإنتاج الفكري.